الأحزاب والمنظمات الشعبية العربية والتضامن مع الثورة الجزائرية: المغرب العربي نموذجا

Arab Parties and Popular Organizations and Solidarity with the Algerian Revolution: The Maghreb as a Case Study

د. مقلاتي عبد الله، جامعة محمد بوضياف – المسيلة[1]

abdalah.meguelati@univ-msila.dz

تاريخ الإرسال: 2025/11/01 تاريخ القبول: 2025/11/15 تاريخ النشر: 2025/12/30

ملخص:

يتناول النص دور التضامن الشعبي المغاربي في دعم الثورة الجزائرية، مبرزًا اختلاف المواقف الرسمية مقابل إجماع شعبي واسع على مساندة الكفاح التحرري ماديًا ومعنويًا. فقد شكلت الروابط التاريخية ووحدة المصير أساسًا لتعبئة جماهيرية قادتها النقابات والهيئات الطلابية والنسوية، رغم محاولات الاستعمار والأنظمة الحدّ منها. في تونس، تجسد التضامن في المظاهرات والإضرابات والدعم المباشر للاجئين والثوار، مع تنسيق واسع بين المنظمات. وفي المغرب، اتخذ الدعم طابعًا جماهيريًا قويًا شمل التبرعات والاحتجاجات واحتضان المجاهدين، رغم بعض التذبذب السياسي. أما في ليبيا، فكان التضامن مميزًا بعمقه وشموليته، حيث شمل الدعم المالي والإيواء والتعبئة الإعلامية والسياسية. وأسهمت جبهة التحرير الوطني في تنظيم هذا التضامن وتوجيهه، مما عزز حضور القضية الجزائرية إقليميًا ودوليًا، وأكد أن التضامن الشعبي المغاربي كان ركيزة أساسية في دعم الثورة وتحقيق استقلال الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التضامن الشعبي المغاربي، الثورة الجزائرية، الدعم المادي والمعنوي، جبهة التحرير الوطني، وحدة المغرب العربي.

[1] المؤلف المرسل

Abstract (in English):

The text examines the role of Maghrebi popular solidarity in supporting the Algerian Revolution, highlighting the contrast between official positions and the broad popular consensus in favor of the struggle, both materially and morally. Historical ties and a shared destiny formed the basis of mass mobilization led by trade unions, student groups, and women's organizations, despite attempts by colonial authorities and local regimes to restrain it. In Tunisia, solidarity was expressed through demonstrations, strikes, and direct support for refugees and fighters, alongside strong coordination among organizations. In Morocco, support took on a powerful grassroots character, including donations, protests, and sheltering revolutionaries, despite some political fluctuations. In Libya, solidarity was particularly remarkable for its depth and comprehensiveness, encompassing financial aid, hosting refugees, and active media and political mobilization. The National Liberation Front helped organize and direct these efforts, strengthening the Algerian cause regionally and internationally, and confirming that Maghrebi popular solidarity was a fundamental pillar in achieving Algeria's independence.

Keywords: Maghrebi Popular Solidarity, Algerian Revolution, Material and Moral Support, National Liberation Front, Maghreb Unity.

مقدمة:

لعبت الأحزاب والمنظمات الشعبية العربية دورا هاما في دعم القضية الجزائرية انطلاقا من إيمانها بضرورة الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري في كفاحه التحرري، وقد تجسد هذا الموقف منذ اندلاع الثورة الجزائرية وإلى غاية الاستقلال، ظلت خلاله الأحزاب ونقابات العمال والطلبة والكشافة تعد حليفا لنصرة القضية الجزائرية، وسوف نتطرق في هذا البحث لمواقف

الأحزاب والمنظمات تجاه الثورة الجزائرية، ونركز على إبراز مواقف الأحزاب والمنظمات المغاربية ودورها في التضامن مع القضية الجزائرية.

1. التضامن الشعبي المغاربي ودوره في مناصرة الثورة الجزائرية:

لقد كانت ثمة فوارق بينة في مواقف الدول المغاربية الثلاث تجاه الثورة الجزائرية على الصعيدين الحكومي والشعبي، ونضرا لأهمية دور شعوب المغرب العربي في مساندة الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا نخصص التضامن الشعبي بالحديث لإيضاح مختلف أشكال ومظاهر المؤازرة الشعبية التي لقيها الجزائريون من مختلف الهيئات السياسية والشعبية والاتحادات والمنضمات الجماهيرية، وخاصة الاتحادات النقابية والطلابية والنسوية التي كان لها دور هام في مؤازرة القضية الجزائرية.

وسنحاول تبين حدود الموقف الشعبي مع الثورة الجزائرية خاصة وأن تضامن شعوب المغرب العربي ينضر إليه باهتمام بارز، ودلك لكونها تعتبر حليفا طبيعيا لكفاح الشعب الجزائري بحكم النضال المشترك الذي ترسخ بينهما وتعدد الروابط التي تجمعهما.

لقد تعرض التضامن الشعبي مع تطورات الكفاح الجزائري إلى محاولات تثبيط للحد من جموحه، سلطتها الإدارة الفرنسية وموروست حتى من قبل الأنظمة الحاكمة بدول المغرب العربي، غير أن القوى الفاعلة في تحريك التضامن الشعبي أكدت استمرار دعمها ووقوفها إلى جانب قضية الشعب الجزائري، وكان الموقف الشعبي يبادر تلقائيا لإبداء تضامنه الفعال، إذ لا يخفى أن شعوب المغرب العربي انتقدت في المرحلة الأولى من بناء الدولة المشروع القطري وتمسكت بمبدأ وحدة المغرب العربي كسبيل لتخليص المنطقة من الهيمنة الفرنسية لدا لم تبلور اتجاهها في كثير من الأحيان بأي موقف سياسي أو توجيه منظماتي، مما جعل تضامنها ينبعث وراء دلك الشعور الأخوي العميق ليعبر عن تجاوبها مع قضية الشعب الجزائري المكافح[2].

إن التضامن الشعبي المغاربي باختلاف القوى الموجهة له وتباين اهتماماته على الأصعدة الجهوية والقطاعية شكل مؤازرة فعالة، استفادت منها الثورة الجزائرية لتدعيم طروحاتها السياسية وتفعيل نشاطها ببلدان المغرب العربي، وتمكنت بفعل التعبئة الشعبية التي جندتها من تعميق الشعور الثوري وبعث المشروع المغاربي الموحد الذي يعكس عمق الضمير الشعبي، ويقوم

[2] يؤكد الدكتور مصطفى الفيلالي على تلقائية الغضب الجماهيري المستنكر لكل ما تعرض له الشعب الجزائري من انتهاكات وتصعيد، **ينظر:** مجموعة باحثين: تطور الوعي القومي في المغرب العربي، مرجع سابق، ص18.

على اتحاد العنصر البشري وحتمية المصير المشترك، وقد صادمت بمثل هده الطروحات مواقف الأنظمة السياسية الحاكمة، وعلى الرغم من بعض الضغوط التي واجهت الثورة الجزائرية فإنها حققت تعبئة شعبية مغاربية لم تكتفي بإبراز تضامنها مع القضية الجزائرية فحسب بل تجاوزت الموقف السياسي، ولعل في التعرف على حدود التجاوب الشعبي المغاربي يمكننا إبراز العديد من المظاهر التي توسع مداركنا بخصوص أبعاد التضامن الشعبي الذي شمل مجالات التنسيق السياسي والجماهيري والتضامن المادي والاهتمام المستمر بالقضية الجزائرية.

إن الاهتمام المدروس لجبهة التحرير الوطني بقضايا التضامن المغاربي المشترك والحضور القوي لمؤسساتها الجماهيرية ببلدان المغرب العربي مثل عاملا هاما في تعزيز أشكال المؤازرة الشعبية، وإذا كانت جبهة التحرير الوطني قامت بجهود تنسيقية مع الأحزاب المغاربية لتفعيل التضامن الشعبي وإبرازه في المناسبات الخاصة فإن جهود التنسيق القطاعي نهضت بها الهيئات الشعبية الممثلة للمجتمع المدني، إذ قامت الاتحادات النقابية والطلابية والنسوية بجهود موازية لتعبئة القوى الحية في المجتمع وإبراز مواقف مشتركة تجاه القضية الجزائرية، ونظرا لما تمثله الطبقة العمالية والمنضمات الطلابية من دور فعال في الكفاح التحرري وتمثيل جماهيري عريض اقتضى الأمر منا التعرض لمواقفها من الثورة الجزائرية، ولدورها في مساندة النضال النقابي والطلابي الجزائري.

2. التضامن الشعبي التونسي مع الثورة الجزائرية:

حقق التضامن مع كفاح الشعب الجزائري ودعم قضيته إجماعا عاما في تونس مدعوما باستعداد شعبي كبير لنصرة الثورة الجزائرية، وإذا كان مشروع تعميم العمل المسلح على مستوى منطقة المغرب العربي قد أجهض بفشل صالح بن يوسف في مواجهة السلطات التونسية فإن ذلك لم يحل دون استمرارية التنسيق والتضامن، واللذين فرضهما التفاعل الشعبي وعلاقات الأخوة والصداقة التي تربط بين الشعبين الشقيقين، فقد ظلت أفكار الوحدة والتضامن المغاربية التي دعا إليها أنصار صالح بن يوسف تجد صداها في الأوساط الشعبية وتشكل عامل ضغط على سياسة بورقيبة القطرية.

إن الشعب التونسي الذي خاض نضالاً طويلاً من أجل فك قيود الاستعمار الفرنسي هاله الأمر عندما رأى المستعمر يجثم على الجزائر وحدها بعد أن ظفرت كل من تونس والمغرب باستقلالهما، وكان شعوره بوحدة الكفاح والمصير المشترك يدفعه للإسهام في نصرة الجزائر، وإن لم يكن ذلك بوحدة الكفاح فبالتضامن المادي والمعنوي، وهو تضامن لم يقتصر على إبداء الشعارات

المؤيدة بل ذهب أبعد من ذلك، إذ أتيح للتونسيين شرف مشاركة أبناء الجزائر كفاحهم والتعرض بسبب ذلك إلى غضب الاستعمار وانتقامه (الجابري، 1990، صفحة ل).

لقد تجسد تضامن الشعب التونسي كحقيقة فعالة، وعملت جبهة التحرير الوطني على رعايته وتقويته في إطار سياسة التضامن الشمال الإفريقي، إذ عبرت باستمرار عن بعدها المغاربي، وأوصت خلال مؤتمر الصومام بعد تحليل الوضع السائد بالمغرب العربي بتحفيز التضامن الشعبي وتنسيقه لصالح خدمة القضية الجزائرية، وذلك من خلال التركيز على النقاط التالية:

1- توحيد النشاط السياسي بإنشاء لجنة تنسيق بين الأحزاب الوطنية الشقيقة وجبهة التحرير الوطني وذلك:

أ - بإنشاء لجان شعبية لتأييد الثورة الجزائرية.

ب - التدخل بمختلف الوجوه في جميع المناطق.

2 - الاتصال الدائم بالجزائريين المقيمين في المغرب وتونس (للقيام بعمل إيجابي ملموس لدى الرأي العام والصحافة والحكومة).

3 - التضامن بين الهيئات النقابية المركزية.

4 - التعاون بين اتحادات الطلاب الثلاث.

5- تنسيق نشاط الهيئات الاقتصادية المركزية الثلاث (نقابات التجار)[3].

إن هذه البنود الخمسة الأخيرة تشدد كلها على تنسيق التضامن الشعبي وضرورة توحيد الجهود بين الهيئات والمنظمات الجماهيرية بالأقطار المغاربية الثلاث، وذلك بهدف تدعيم أواصر التضامن وكسب الدعم الشعبي للثورة الجزائرية وكذا مؤازرة نشاطات الهيئات الجماهيرية للثورة كاتحادات العمال والطلبة والتجار... وغيرها، وهذه الهيئات الجماهيرية ستعمل وفق توجهات جبهة التحرير الوطني، إذ نسقت صلاتها وتعاونها مع الهيئات التونسية وتمكنت من كسب مؤازرة وتضامن فئات جماهيرية واسعة منضوية في إطار الهيئات التونسية للعمال والطلبة والتجار والنساء...الخ، وقد قدّمت هذه الهيئات دعمها للقضية الجزائرية ومؤازرتها لنشاطات الجزائريين بتونس كل حسب اهتماماته القطاعية.

[3] جاءت هذه النقاط ضمن عنوان. تضامن الشمال الإفريقي بمحضر توصيات مؤتمر الصومام، **ينظر:** وزارة الإعلام والثقافة: ملفات وثائقية، رقم 24، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص25.

ولعل ما لاقاه الطلبة الجزائريون بتونس من مساندة ودعم لنشاطاتهم يعتبر ميدانا هاما يبرز صورًا من التضامن الطلابي التونسي تجاههم. أما ميدان الكفاح النضالي للعمال الجزائريين فوجد أشكالا مختلفة من الدعم والمساندة النقابية بتونس وعبر الاتحاد العام التونسي للشغل عن اهتمامه بدعم نشاطات العمال الجزائريين ومؤازرة القضية الجزائرية، وكان التعاون والتنسيق وثيقا بين نقابتي الاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد العام الجزائري للصناعة والتجارة[4]. وتأكدت صلات النقابتين منذ احتضان تونس ودعمها لنشاطات النقابة الجزائرية للصناعة والتجارة (1956، صفحة 9).

وعمل اتحاد الشباب الجزائري منذ تأسيسه سنة 1960 بتونس على ربط صلاته بمختلف المنظمات والهيئات الشبانية، وكذا الاتحاد التونسي للشبيبة الذي ساهم في تسهيل نشاطاته بتونس وتأكيد دعمه ومؤازرته له على المستوى الإقليمي والدولي (1960, p. 646).

وكان للمرأة التونسية مساهمات تضامنية مع القضية الجزائرية من خلال تأييدها للنساء الجزائريات ونضال الاتحاد العام للنساء الجزائريات، وخاصة الاهتمام بالوضعية الاجتماعية للاجئين الجزائريين بتونس، وقد وجه الاتحاد النساء التونسي في سنة 1956 نداءا لنساء العالم يلفت انتباههم للقضية الجزائرية ولآلام الشعب الجزائري ودعتهن للعمل بكل الوسائل لإنهاء الحرب ومؤازرة اللاجئين الجزائريين (1957، صفحة 12)، وأشرف الاتحاد النسائي التونسي على استقبال المساعدات الإنسانية الدولية وتوزيعها على اللاجئين الجزائريين، وأكد باستمرار دعمه لنضال الاتحاد العام للنساء الجزائريات منذ إنشائه سنة 1958 وتأييده للقضية الجزائرية، وقد رفع خلال مؤتمره الثالث في 16 أوت 1960 لائحة بخصوص الجزائر أكد فيها تضامنه المطلق وتأييده لكفاح الشعب الجزائري، وناشد الرأي العام الدولي لوضع حد لمأساة الحرب الجزائرية، واعتبرت النساء التونسيات أن حل القضية الجزائرية لن يتم إلا بتحقيق الاعتراف بحرية الجزائر واستقلالها (1960، صفحة 2).

ومن جهتها استطاعت جبهة التحرير الوطني كسب مواقف الحزب الدستوري الحر لتفعيل التضامن التونسي مع كفاح الجزائر والتمسك بضرورة تحقيق استقلال الجزائر وتشييد وحدة المغرب العربي، وكان من المقرر عقد مؤتمر تونس بين الأقطار المغاربية الثلاث للنظر في سبل دعم

[4] فبمناسبة تأسيس هذا الأخير بالجزائر في 14 سبتمبر 1956 حضر رئيس الاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة خلال المؤتمر التأسيسي عبر عن دعم منظمته للنشاط النقابي والنضالي للتجار الجزائريين وأيد مبدأ إنشاء لجنة تنسيق تمثل منظمات أقطار الشمال الإفريقي الثلاث، ينظر المجاهد: العدد 2 سبتمبر 1956، ص9.

القضية الجزائرية ووحدة المغرب العربي لولا قيام السلطات الفرنسية باختطاف الطائرة المقلة لزعماء جبهة التحرير الوطني الخمسة في 22 أكتوبر 1956، وكانت هذه الحادثة إلى جانب التنديد الرسمي بها مطية للشعب التونسي ليعبر من خلالها عن استنكاره الشديد لهذا العمل الإجرامي ويؤكد مناصرته للثورة الجزائرية، وذلك بتنظيم مظاهرات عنيفة وإضرابات احتجاجية أعربت خلالها المنظمات الجماهيرية التونسية عن تضامنها الشعبي وتأييدها لقضية استقلال الجزائر (1957، صفحة 1)، وتأكد هذا التضامن الشعبي بمناسبة عرض القضية الجزائرية بالأمم المتحدة لأول مرة، فقد أقام الشعب التونسي تظاهرات عامة وإضرابا تضامنيا يوم 30 جانفي 1957 دعا إليه الحزب الدستوري الحر والمنظمات القومية التونسية (1957، صفحة 8)، ويعتبر هذا اليوم التضامني خطوة هامة لتأكيد التضامن الشعبي إذ عكس مدى الاهتمام المبكر للشعب التونسي بقضية نصرة الكفاح الجزائري.

وكانت القضية الجزائرية محل انشغال دائم للحركات الجمعوية التونسية التي ركزت اهتمامها على دعم نشاطات الجزائريين بتونس، وساهمت في تعبئة الجماهير التونسية لمساندة المطالب التحررية للجزائر وإسماع قضيتها في المحافل الإقليمية والدولية، كما عملت على إقامة الأيام والمناسبات التضامنية التي ينظم فيها المظاهرات وتجمع خلالها الإعانات المادية المختلفة، وأكدت احتفالات الشعب التونسي وذكريات وأيام الثورة الجزائرية تجند الجماهير التونسية لمناصرة الشعب الجزائري في كفاحه التحرري وشجبها لسياسة الاضطهاد الفرنسية، وقد امتد التضامن الشعبي التونسي إلى مستوى الكفاح المشترك مع الجزائريين عبر الحدود التونسية الجزائرية، إذ كان الثوار الجزائريون يجدون في هذه المناطق خير ما يلقاه المحارب وهو الأمن والمؤونة، وكان سكان هذه المناطق يحتضنون اللاجئين الجزائريين ويقتسمون معهم المؤونة ولقمة العيش في تضامن أخوي، وامتد هذا التضامن ليؤثر على مواقف الحكومة التونسية التي كانت مضطرة على السماح للجزائريين باعتماد المناطق الحدودية مواقع حيوية لنشاط جيش وجبهة التحرير الوطني (غليسي، 1961، صفحة 193)، وتأثر الاستعمار الفرنسي بهذا التضامن والدعم المقدم للجزائريين مما أدى به للقيام باعتداءات متكررة على تونس بحجة تتبع الثوار الجزائريين وقطع صلات هذا التضامن، وتزايدت حدة هذه الاعتداءات خلال النصف الثاني من سنة 1957وبداية 1958، فتضررت مناطق الحدود التونسية من هذه الاعتداءات خاصة مناطق عين الدراهم، فريانة، أولاد مسلم، تجروين، بوشبك، وكانت الاعتداءات الفرنسية تدمر المساكن وتتلف

المزارع وترهب السكان[5]، وفي 8 فيفري 19582 قامت القوات الفرنسية المرابطة بالجزائر بقصف ساقية سيدي يوسف على الحدود التونسية وخلفت هذه الحادثة 79 قتيل و130 جريح من سكان القرية التونسية العزل وقد أثارت الحادثة الشنيعة ردود فعل محلية ودولية، وانعكست تطوراتها على العلاقات التونسية الفرنسية من جهة وأكدت تمسك الشعب التونسي بتضامنه مع الثورة الجزائرية من جهة أخرى[6].

وقد وجد الشعب التونسي نفسه نتيجة هذه الاعتداءات طرفا مشاركا في حرب الجزائر وإيمانا منه بوجوب مواصلة إعانة الشعب الجزائري فقد كان يضحي بكل إمكانياته ويتعرض باستمرار للاعتداءات الفرنسية على الحدود التونسية، ويظهر لنا من خلال البيانات الرسمية التي نشرتها الحكومة التونسية الحجم المادي والمعنوي لخسائر الاعتداءات الفرنسية على تونس إبان ثورة الجزائر مبينة كما يلي:

- الثمن البشري : رسميا قدر بـ600 قتيل و 800 جريح (مدنيين وعسكريين) و 220 مفقود .

- الثمن المادي: إتلاف 1100 مزرعة و 5000 رأس ماشية.

لكن مظاهر التضامن التونسية مع الثورة الجزائرية لا يمكن أن تحصيها نشرية أرقام .كما يذكر سليمان الشيخ . بل تتجسد في أشكال التأييد والمساندة المختلفة طوال الثورة التحريرية (Slimane, 1981, p. 490).

وقد ازدادت روابط التضامن وتضاعفت أشكال المؤازرة الشعبية لثورة الجزائر، وأصبح التنسيق التضامني بين الشعبين التونسي والجزائري يتجاوز تلك المبادرات السياسية التي تظهرها الحكومة التونسية تحت ضغط المطالب الشعبية لضرورة دعم الكفاح الجزائري.

ورغم أن التضامن التونسي قد واجهته عقبات عديدة بفعل سياسة بورقيبة التعاونية مع فرنسا إلا أن جبهة التحرير الوطني وقفت أمام مناورات ضرب التضامن المغاربي، وأعطت مغزىً

[5] كانت اعتداءات القوات الفرنسية سواء المرابطة منها بتونس أو بالجزائر تهدف إلى قطع تضامن ودعم السكان التونسيين بالحدود للثوار الجزائريين لكن ردود الفعل الشعبية أكدت تمسك التونسيين بمؤازرة الجزائر في أكثر من مرة وامتد تذمرهم للتنديد بتواجد القوات الفرنسية بالتراب التونسي وشن إضرابات منددة بهذه الاعتداءات. ينظر جريدة العمل: عدد يوم (8 فيفري 1976) ص 3.

[6] للتفصيل بخصوص حادثة الساقية والتعرف على مختلف الردود الشعبية والرسمية بتونس ينظر ملف أعده المتحف الوطني للمجاهد بعنوان" ساقية سيدي يوسف من خلال الصحافة الوطنية والأجنبية"، فيفري 1996، ص 11 وما بعدها.

حقيقيا لحتمية التضامن المغاربي في إطار بعث المؤسسات الفيدرالية للمغرب العربي، وكانت أول مواجهة للحكومة الجزائرية المؤقتة هي وقوفها بكل حزم أمام مشروع الاستفتاء الديغولي بالجزائر والمطالبة بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، إذ وجهت الدعوة إلى الكتابة العامة للمغرب العربي للأحزاب السياسية والمنظمات القومية للتعبير عن احتجاجها على إجراءات الاستفتاء المقرر بالجزائر في 28 سبتمبر 1958، واستجاب الحزب الدستوري الحر لهذه الدعوة وعبر عن موقفه الرافض لسياسة الإدماج، ونظمت جامعة تونس للحزب الدستوري الحر وكذا الديوان السياسي للحزب اجتماعا عاما في 16 سبتمبر 1958، حضره آلاف التونسيين والجزائريين وممثلو المنظمات القومية، وصادق خلاله المجتمعون على لائحة تؤكد رفض الشعب التونسي التام لسياسة الإدماج بالجزائر وضرورة إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، ووجهوا لائحة باسم الشعب التونسي إلى الأمين العام للأمم المتحدة جاء فيها "أن الشعب التونسي يشجع ويحيي المساعي السلمية التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة لفائدة تحرير الشعب الجزائري من براثن الاستعمار". كما وجهت رسائل مماثلة لرؤساء الدول العربية، ورفعت برقيات إلى كل من الرئيس بورقيبة والملك إدريس السنوسي والملك محمد الخامس ولجنة التنسيق والتنفيذ جاء فيها " إن شعوب المغرب العربي وقادتهم قد أحبطوا ويحبطون جميع المناورات التي حاولت تفريق صفوفهم وأن وحدة المغرب العربي هي الضمان الوحيد لازدهار وسعادة الأجيال المقبلة"، وأن الشعب التونسي سيستمر في بذل مساعداته لتحقيق رغبات الشعب الجزائري المكافح من أجل حريته واستقلاله واعتبرت أن الحكومة الفرنسية تريد بواسطة مهزلة الاستفتاء والإرهاب أن تفرض سياسة الإدماج على الشعب الجزائري (1958، صفحة 2).

وعبر الحزب الدستوري الحر عن دعمه للجزائر بتواصل حملة الاحتجاج الجماهيرية على الاستفتاء، وذلك بتنظيم اجتماعات شعبية أخرى في كل المدن التونسية، غير أن حملة التضامن هذه كانت موجهة ومؤطرة بتنظيم محكم من طرف خلايا الحزب الدستوري الحر من أجل التحكم فيها حتى لا تحيد عن مبادئ الحزب المقرر إظهارها ولا تأخذ مجرى يخالف أهدافه.

ونظرا للتحفظات التي أصبح النظام التونسي يبديها على حركة التضامن الشعبي مع الجزائر أولت الحكومة الجزائرية المؤقتة التركيز على خدمة أهداف وحدة شعوب المغرب العربي، وذلك لما تتطلبه أولوية المرحلة النضالية من إظهار المصلحة المشتركة لتعبئة الجماهير الشعبية ضد العدو المشترك ولخدمة قضايا المصلحة العامة، وفي سبيل ذلك تعين تنسيق العمل التضامني الشعبي طبقا لمواقيت موحدة على صعيد الأقطار الثلاثة، ومكنها هذا النهج من تأكيد حماسة التضامن الشعبي مع قضية استقلال الجزائر ووقوفه باستمرار لصالح مؤازرة القضية الجزائرية،

حيث كان الشعب التونسي يؤيد ويناصر مواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة، ويتجند لإحياء مناسبات التضامن مع الجزائر.

وأكد الشعب التونسي رفضه لسياسة الإدماج الفرنسية بالجزائر واستجاب لنداء الحكومة الجزائرية المؤقتة للاحتجاج على الانتخابات الإقليمية التي ينوي ديغول تنظيمها بالجزائر، فعقد الحزب الدستوري الحر والمنظمات القومية اجتماعا شعبيا ضخما يوم 27 ماي 1960 للاحتجاج على تنظيم هذه الانتخابات وتأكيد المساندة الدائمة لكفاح الشعب الجزائري، وخلال الاجتماع ألقى ممثلو المنظمات القومية التونسية وممثل جبهة التحرير الوطني خطبا حماسية، عبروا فيها عن استنكارهم للأساليب التعسفية والوحشية التي ينتهجها الاستعمار الفرنسي لقمع الشعب الجزائري وتغرير الرأي العام الدولي، واعتبروا أن إقامة انتخابات مزعومة تحت تهديد السلاح يعد خرقا صريحا لمبدأ تقرير المصير وتهديدا لحقوق الشعب الجزائري[7].

واستمر تضامن الشعب التونسي المادي والمعنوي لنصرة الثورة الجزائرية بأشكال مختلفة، فقد كان أسبوع الجزائر التضامني ينظم بتونس في شهر مارس من كل سنة، ويحتفل به في مهرجانات شعبية تشارك فيها الجالية الجزائرية والمنظمات القومية التونسية، كما أن الأعياد الوطنية التونسية والمناسبات التي تحتفل بها المنظمات القومية التونسية كانت تعتبر محطة أخرى يعرب فيها المسؤولون وممثلي المجتمع المدني عن استنكارهم لتواصل حرب الجزائر وشجبهم لسياسة الاضطهاد الممارسة في حق الشعب الجزائري، ويعربون عن تأييدهم المطلق لقضية استقلال الجزائر، وإثر أحداث مظاهرات 11 ديسمبر 1960 ندد الموقف التونسي الرسمي بالمأزق الخطير الذي آلت إليه مظاهرات الجزائريين السلمية، واجتمع ممثلو الحزب الدستوري الحر والمنظمات القومية لدراسة الوضع يوم 12 ديسمبر 1960 ليعبروا عن شجبهم للمآسي التي تثيرها فرنسا بالجزائر، وأصدروا لائحة حيّت في إجلال أرواح الشهداء الذين قدموا دماءهم دفاعا عن سيادة الوطن، وأعربت للشعب الجزائري عن "تأكيد تضامن الشعب التونسي تضامنا فعالا في هذه المرحلة من كفاحه المقدس وتشّهر بالعنصرية البشعة التي أظهرها غلاة الاستعمار..." (1960، صفحة 22)، وقد أثارت هذه الأحداث حفيظة الشعب التونسي بجميع فئاته، ونظمت حملة واسعة لشجب هذه الأعمال الإجرامية، إذ أرسل مثلاً معلمو وأساتذة التعليم بالمدارس التونسية برقية احتجاج إلى الجنرال ديغول وطالبوا من منظمة الأمم المتحدة التدخل السريع لوضع حد لمثل هذه

[7] ينظر: "الشعب التونسي يندد بالانتخابات الإقليمية": المجاهد، العدد 69 (30 ماي 1960)، ص2.

المجازر الوحشية وإيفاد لجنة دولية للتحقيق في هذه المجازر، كما وجه الاتحاد النسائي التونسي برقيات مماثلة إلى الاتحادات النسوية الدولية (1960، صفحة 22)

إن الشعب التونسي كان يعرب عن استنكاره للأحداث المأساوية التي يتعرض لها الشعب الجزائري ويشجب ما يطال القضية الجزائرية من تواطؤ أممي وتكالب غربي، كما كان يحيي أعياد الجزائر و يواظب على تخليدها في مهرجانات واحتفالات عامة، وتكفي الإشارة هنا إلى بعض أجواء الاحتفال بذكرى أيام الثورة الجزائرية بتونس، فبمناسبة الذكرى الخامسة لاندلاع الثورة التحريرية جدد الشعب التونسي العهد وأقام احتفالات وتجمعات حاشدة بالمدن التونسية تضامنا مع الجزائر، وعقد اجتماعا بتونس حضره ما يزيد عن الربع مليون شخص في جو احتفالي باهر، أعلن من خلاله التونسيون تأييدهم لكفاح الجزائر، وهتفوا باستقلال الجزائر وبسقوط فرنسا وبالحلف الأطلسي، وقد لفتت هذه المظاهرات الضخمة أنظار الصحفيين الفرنسيين اللذين اعترفوا أنهم لم يروا مثيلا لهذا الاحتفال التضامني من قبل، وألقيت خلال هذا الاجتماع خطب وتدخلات للمسؤولين التونسيين والجزائريين، واستمع الحاضرون لكلمة الرئيس فرحات عباس وهو يؤكد أن هذه الحرب " ليست حرب الجزائريين فقط وإنما هي حرب إفريقيا الشمالية"، كما عبر كل من عبد العزيز بوراوي والباهي الأدغم عن استمرارية دعم الشعب التونسي لقضية الجزائر العادلة، وأشادا بشعور التضامن والتعاون المتين بين تونس والجزائر (1960، صفحة ص2).

إن أعياد الاحتفالات بأيام الجزائر الخالدة قد اصطبغ إحياؤها بأبعاد دولية تضامنية، ركزت خلالها الحكومة الجزائرية المؤقتة على كسب الدعم الدولي لمواقفها السياسية، وذلك بتجنيد مختلف الشعوب الصديقة والشقيقة لإظهار تضامنها مع الجزائر، وتقرر الاحتفال بذكرى 5 جويلية 1961 كيوم عالمي للتنديد بسياسة التقسيم الفرنسية وكانت مناسبة احتفالية، عبر فيها الشعب التونسي والحزب الدستوري الحر والمنظمات القومية عن استنكارهم لخطة التقسيم التي يطمح المسؤولون الفرنسيون فرضها بالجزائر، وأكدوا " تأييدهم للشعب الجزائري وموقف حكومته في سبيل وحدة التراب الجزائري وسلامته" (المجاهد، 1961، صفحة 8).

كما قررت الحكومة الجزائرية المؤقتة اعتبار منتصف شهر نوفمبر 1961 يوما عالميا للتضامن مع المعتقلين الجزائريين، وبدأ الشعب التونسي يتهيأ لهذا اليوم وهو في غمرة الاحتفال بالذكرى السابعة لاندلاع الثورة الجزائرية[8]،)، وأكد الشعب التونسي تأييده لمواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة ووقوفه إلى جانب الشعب الجزائري في معركة إضراب الجوع وناد بإطلاق سراح

[8] يراجع أجواء الاحتفال بهذه الذكرى بالمجاهد، العدد 108 (19 نوفمبر 1961)، ص 9.

المعتقلين الجزائريين، وقد صادق مجلس الأمة التونسي بالإجماع في 15 نوفمبر 1961 على قرار يعبر فيه عن استنكار الحكومة والشعب التونسي لتعنت الحكومة الفرنسية أمام تدهور الحالة الصحية للمعتقلين الجزائريين وتنكرها لأبسط مبادئ الإنسانية، وأقامت المنظمات القومية نشاطات تحسيسية للتضامن مع المعتقلين الجزائريين، وفي يوم 16 نوفمبر 1961 أعلن بتونس الإضراب العام، واعتبر الشعب التونسي هذا اليوم يوما للتضامن مع المعتقلين الجزائريين فعقدت المظاهرات والاجتماعات العامة المطالبة بإطلاق سراحهم والداعية لاستقلال الجزائر التام (1961، صفحة 8)، وكان لمظاهر التأييد الجماهيرية دور هام في تأكيد نصرة القضية الجزائرية ودعم مواقف الحكومة الجزائرية خلال مفاوضاتها من أجل الاستقلال.

ومن خلال ما سبق عرضه من ضروب التأييد الشعبي ومواقف مؤازرة الشعب التونسي لقضية استقلال الجزائر يمكننا التميز بين عدة واجهات كانت تحرك وتفعل التضامن التونسي، فهو في كثير من الأحيان تضامن تلقائي باعتبار أن الشعب التونسي كان يساند الثورة الجزائرية ويؤيدها دون أن تحكمه أوامر رسمية، وذلك إيمانا منه بوحدة قضايا المغرب العربي وبالمصير المشترك لشعوبه (وآخرون، 2009، صفحة 8)، كما أن حضور الحزب الدستوري الحر كان يساير هذه الحركية التضامنية، وقد سجلنا تأثيره القوي وتنظيمه المحكم للتجمعات التضامنية، أمّا هياكل المجتمع المدني والمنظمات القومية فقد أعربت باستمرار عن تضامنها المادي والمعنوي مع القضية الجزائرية ومع ذلك كانت تخضع لتوجهات القرار السياسي حتى لا تحيد عن التوجه الحزبي المؤطر لحركة التضامن الشعبية مع الجزائر.

3. التضامن الشعبي المغربي مع الثورة الجزائرية:

مثلما عبر الشعب التونسي عن تضامنه مع الثورة الجزائرية فإن الشعب المغربي عايش مثله الكفاح الجزائري، وقدم أشكالا مختلفة من الدعم والمؤازرة، وذلك باعتبار أن المغرب كان قاعدة خلفية هامة للكفاح الجزائري، وعلى الرغم مما كان يظهر بين الحين والآخر من صعوبات وخلافات في الميدان السياسي والعسكري بين السلطات المغربية وجبهة التحرير الوطني فإن الشعب المغربي وقواه الفاعلة كان يتضامن باستمرار وبتلقائية مع الثورة الجزائرية.

وقد تكرس التضامن الشعبي في المغرب بأشكال مختلفة ساهم فيها الموقف الرسمي والسياسي، إذ كان تعاطف الملك محمد الخامس مع القضية الجزائرية يدفع للتضامن مع الشعب الجزائري، وكذلك الأمر بالنسبة للأحزاب السياسية والمنظمات الشعبية خاصة في المناسبات الثورية وخلال أيام التضامن مع الجزائر، في حين أن تضامن سكان الريف المغربي ومناطق الحدود

الشرقية امتد إلى أبعد حدود التضامن الأخوي والمؤازرة الفعلية، بحكم احتضانهم الثوار الجزائريين وكذا اللاجئين وإمدادهم بالإعانات الضرورية، وكان لصفات النخوة والكرم التي تميزهم وكذا تجربة الكفاح المشترك الجزائري المغربي أثرها في تعميق أواصر الأخوة والتضامن الذي كان دعما قويا لنشاط الثورة الجزائرية بالمغرب (قنطاري، 1995، صفحة 122).

لقد أعطت تجربة الكفاح المشترك أبعادا فعالة للتضامن المغاربي من أجل تحرير كامل الشمال الإفريقي وتحقيق وحدته، ومثلت مبادئ وتصريحات قادة المقاومة المغربية بخصوص مساندة الثورة الجزائرية دافعا قويا زاد في تأجيج هذا التضامن، أما بخصوص حزب الاستقلال المغربي الذي أكد اهتمامه بالشأن الوطني فقد أدرك مدى تشابك القضية الجزائرية وانعكاساتها على المغرب، ولم يكن باستطاعة الاستقلاليين أن يحجبوا ما بين الشعبين من تضامن، إذ أكدت قاعدة الحزب في ظل انقسام قيادته مساندتها لكفاح الشعب الجزائري، وأبدت المنظمات العمالية والطلابية والنسوية تضامنها مع القضية الجزائرية ووقوفها إلى جانب كفاح الشعب الجزائري (بركة، 1966، صفحة 65).

وقد اعتمدت سياسة القصر في معالجتها للقضية الجزائرية على التفاوت الموضوعي بين القضيتين المغربية والجزائرية رغم تأكيدها على وحدة قضايا الشمال إفريقي وسعيها لإيجاد حلول سلمية تحقق للشعب الجزائري استقلاله وللمغرب العربي أمنه واستقراره، لكن الثقة التي وضعها الملك محمد الخامس في فرنسا أدت إلى فشل المساعي السلمية وعادت بالمأساة التي تعرض لها قادة الثورة الجزائرية الخمسة المختطفون، الأمر الذي فرض من جديد قوة التضامن الشعبي مع كفاح الجزائر (الخطيب، 1958، الصفحات 222 - 226).

ولم تكن قرصنة الطائرة المغربية المقلة للزعماء الجزائريين سوى واحدة من سلسلة الاعتداءات والاستفزازات التي حاول من خلالها الاستعمار الفرنسي ضرب التضامن الشعبي ووضع حد للمساندة التي يلقاها الثوار الجزائريون بالمغرب، وأدت الحادثة إلى سخط شعبي عارم لم يقف عند بيانات الإدانة التي أصدرتها الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية ولا في حدود الإضراب الوطني العام بل تفجر في شكل مظاهرات عنيفة، بطشت بعدد من المستوطنين الفرنسيين بالمغرب وأتلفت أملاكهم (وآخرون ب.، 1992، صفحة 71)، وتجاوز بذلك الموقف الشعبي التوجيه السياسي ليعبر عما يكنه من مؤازرة للثورة الجزائرية وتنديدا بالسياسة الفرنسية التي تطال الشعب الجزائري، والتأكيد بأن مشكلة الجزائر هي قضية الشعوب المغاربية كافة، ويتوجب على

القيادات السياسية أن توحد مواقفها في مواجهة الاستعمار المشترك الذي يشن حربا وحشية على الجزائر ويرفض الجلاء عن المغرب.

إن القضية الجزائرية ظلت موضوع اهتمام المغرب الأقصى حكومة وشعبا والتزم الشعب المغربي بواجب نصرة كفاح الشعب الجزائري والوقوف إلى جانبه بالمؤازرة المادية والمعنوية حسب ما تقتضيه الظروف، فقد تواصلت مظاهر التضامن الشعبي في شكل مظاهرات مساندة لاستقلال الجزائر وإضرابات احتجاجية منددة بالسياسة الفرنسية، إذ شارك الشعب المغربي الجزائر في إضرابها الأسبوعي بداية سنة 1957، وأعلنت المنظمات الوطنية إضرابا تضامنيا يوم فاتح فيفري 1957 لمساندة القضية الجزائرية والمطالبة بتدويلها بالأمم المتحدة وكانت الاستجابة للنداء كاملة، حيث أغلقت المتاجر وتعطلت حركة النقل والأسواق، وأعلن الشعب المغربي في مظاهرات عارمة تأييده لكفاح الجزائر وتضامنه المادي مع الشعب الجزائري من خلال إقامة الاكتتابات وجمع المساعدات المختلفة للثوار الجزائريين (وآخرون ب.، 1992، صفحة 72) (1957، صفحة 8)، وقامت المرأة المغربية بعدة نشاطات تضامنية أعربت فيها عن تأييدها للقضية الجزائرية واستنكارها لسياسة الإبادة التي تطال المدنيين الجزائريين، ونظم اتحاد النساء المغربيات مهرجانا تضامنا يوم 21 جانفي 1957 من أجل مساندة الشعب الجزائري ماديا ومعنويا (1957، صفحة 12)، ونظمت جمعية نساء تطوان مهرجانا حافلا بحضور جمع كبير من النساء المغربيات وممثلي فرع النساء الجزائريات بطنجة، وألقيت خلاله خطب كلها حماس وتأييد للكفاح الجزائري وفي ختام الاجتماع أرسلت جمعية نساء تطوان برقية تأييد للقضية الجزائرية للأمين العام للأمم المتحدة، وقد أكدت المرأة المغربية مساندتها وتأييدها للقضية الجزائرية في المحافل الدولية، ونهضت بجهود معتبرة في تعبئة الرأي العام المحلي والدولي بضرورة مساعدة اللاجئين الجزائريين (1957، صفحة 8).

إن مظاهر التضامن الشعبي المادي كانت تتكرر باستمرار على مدار السنة وتعرب عن نفسها في التأييد الأخوي والتضامن الذي زادت من تلاحمه فكرة وحدة المغرب العربي، فكانت الجماهير الشعبية تطالب بتعزيز المؤازرة السياسية والعسكرية للتعجيل باستقلال الجزائر، وأكدت النخب والأحزاب السياسية على إظهار مدى الحاجة إلى التضامن بين شعوب المغرب العربي كسبيل لاستكمال تحرير أقطاره وتوحيدها، وقد صرح أحد ممثلي جيش التحرير المغربي في 20 أوت 1957 بمحضر الملك محمد الخامس: " إن الشعب المغربي سيقوم برد فعل عنيف إذا استمرت فرنسا في حربها الإبادية بالجزائر..." (1957، صفحة 1)، وكانت جبهة التحرير الوطني تدرك مدى تجاوب الشعب المغربي مع الثورة الجزائرية واستعداده للتضحية من أجل نصرتها فأكدت على وجوب استثمار هذا التضامن لصالح دعم الكفاح التحرري وتمتين وحدة شعوب المغرب العربي

لتقف صفا واحدا في وجه التكالب الاستعماري، وإذا كانت السلطات الفرنسية قد تمكنت من عرقلة ندوة تونس المغاربية بقرصنتها للطائرة المغربية المقلة للوفد الجزائري فإن ذلك زاد من تضامن الشعب المغربي والتفافه لمؤازرة القضية الجزائرية، إذ سعت المنظمات الجماهيرية لتنسيق جهودها التضامنية والإعراب عن دعمها للشعب الجزائري الذي يعاني سياسة الاضطهاد والتقتيل ويجبر على ترك أراضيه واللجوء إلى الحدود المغربية[9].

كما أكدت العديد من القيادات الوطنية سعيها لتفعيل هذا التضامن والتأييد الجماهيري، وتجدر الإشارة إلى مواقف التضامن التي أصبح حزب الشورى والاستقلال يركز عليها في معارضته للحكومة الوطنية[10]، وبخصوص حزب الاستقلال الذي كان مشاركا في الحكومة فإن قضية مساندة الثورة الجزائرية لم يخصها بإثراء مميز في برامجه السياسية رغم التوجه المغاربي لزعيم الحزب علال الفاسي، ولعل ذلك يرجع إلى اختلاف توجهات قيادة الحزب وإلى ظهور خلافات إيديولوجية زادت من حساسيتهم تجاه توجهات جبهة التحرير الوطني، وقد حاولت هذه الأخيرة كسب مواقف الحزب التضامنية، وتمكنت بفعل التأييد الشعبي من تقريب وجهات النظر بخصوص تفعيل التضامن الشعبي مع الثورة الجزائرية وتجسيد وحدة المغرب العربي من اجل مواجهة الأخطار الفرنسية المحدقة بالشمال الإفريقي (المدني، 2009، الصفحات 282 - 285)، ومثل مؤتمر طنجة خطوة هامة في طريق تحقيق المطامح الشعبية المتمثلة في وحدة المغرب العربي ومضاعفة الدعم والمؤازرة لكفاح الشعب الجزائري، وتمكنت من خلاله جبهة التحرير الوطني تعبئة القوى الشعبية لمساندة الثورة الجزائرية والحث على استكمال تحرير المغرب العربي، وقد فجر مؤتمر طنجة الحماس الشعبي وأرسى أسس الوحدة المغاربية؛ إذ رافق أيام انعقاده تنظيم مهرجانات حافلة بمدينة طنجة عبرت عن التأييد الجماهيري الواسع للثورة الجزائرية (الميلي، 1984، صفحة 72). وإذا كان مؤتمر طنجة أخذ صبغة شعبية أكثر منها حكومية فقد بادرت المنظمات الجماهيرية لتجسيد وحدتها المغاربية، مما يؤكد تزايد حدة التضامن المغربي مع كفاح الجزائر وتفاعله بشكل بارز مع القضية الجزائرية، إذ تمسكت المنظمات الجماهيرية للعمال والطلبة بضرورة تحقيق وحدة المغرب العربي، ومواصلة دعم الثورة الجزائرية رغم الإخفاق السياسي الذي لم يتوصل لتجسيد قرارات طنجة (وآخرون ب.، 1992، صفحة 73).

[9] ينظر كنموذج قرارات المؤتمر الثاني للشبيبة الاستقلالية المغربية في سبتمبر 1957 بـ الفاسي علال: كي لا ننسى...، مرجع سابق، ص 120.

[10] مثل مطلب دعم الثورة الجزائرية سندا للمعارضة الحزبية في شن حملاتها السياسية، ونلمس ذلك جليا من خلال معارضة حزب الشورى والاستقلال حكومة بلافريج، ومعارضة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لسياسة القصر.

لقد أكدت شعوب المغرب العربي تضامنها المستمر مع الثورة الجزائرية في شكل مظاهرات وإضرابات عامة باشرت تنظيمها منذ سنة 1957، وقد امتد التضامن مع الثورة الجزائرية منذ سنة 1958 ليشمل الشعوب الأسياوية والإفريقية التي قررت الاحتفاء بيوم الجزائر التضامني في 30 مارس 1958، وإذا كانت تونس وليبيا قد جسدت الاحتفال بهذا اليوم التضامني لتأكيد مناصرتها فإن المغرب أجل الاحتفال بهذا اليوم إلى غاية 16 أفريل من نفس السنة، وكان الأفيد للقضية الجزائرية إظهار التضامن الدولي في يوم مشترك، وتبقى أسباب التأجيل في نظرنا غير واضحة، فهل يمكن إرجاعها إلى عدم استعداد المغرب الكافي للمناسبة رغم أنها أخذت بعدا تعبويا واسعا أم أن المغرب لم يشأ مسايرة قرار اتخذ بالقاهرة ومن قبل معسكر لا يرتاح لتوجهاته؟. خاصة وان المغرب لم يشارك في المؤتمر الآفروأسياوي، وكان تعليق الفاسي عليه من منطلق حساسيته للنظام الناصري بقوله أن المؤتمر لم يخرج بقرارات هامة بما في ذلك ما تعلق بالقضية الجزائرية (الفاسي، 2003، صفحة 185)، وقد علل الملك محمد الخامس أسباب التأجيل في خطابه يوم فاتح أفريل 158 موضحا بأن المغرب سيحتفل بيوم الجزائر في 16 أفريل الموافق لليلة القدر المباركة (27 من رمضان)، وذلك لما لهذه الليلة من البركة التي تجعل الدعاء مستجابا، وقد حرص في خطابه الموجه للشعب المغربي على إظهار تضامنه الفعلي مع الجزائر ،وأهاب بالشعب المغربي أن يظهر " مرة أخرى مؤازرتك للشعب الجزائري الذي تربطنا به أواصر الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك" (الخامس، 1956، الصفحات 166 - 167)، وأعلن الملك بالمناسبة إنشاء منظمة التعاون الوطني للتكفل بقضايا التضامن والإشراف على تأطير مهرجان يوم التضامن وجمع التبرعات، وكانت ليلة السابع والعشرين من رمضان وغدها (16 أفريل 1958) يوما تضامنيا حافلا، قرر فيه المغرب حكومة وشعبا أن يجعله يوم تضامن مع الجزائر، ووجه الملك محمد الخامس في ليلة القدر خطابا أعلن فيه انطلاق حملة التضامن، وحث على أن تتبلور بهذه المناسبة " إرادة الشعب المغربي في تأييد قضية شقيقه الشعب الجزائري". وطلب من الشعب المغربي" الإعراب عن تضامنه وتأييده للشعب الجزائري المكافح من أجل حريته واستقلاله" (الخامس، 1956، الصفحات 178 - 179)، وقد استجاب الشعب المغربي بكل فئاته لنداء الملك، فأقيمت الاحتفالات العامة ونظمت الاكتتابات بجميع مناطق المغرب وبإشراف منظمة التعاون الوطني التي ترأسها الأميرة عائشة، وأظهر الشعب المغربي مظاهر عميقة من التضامن المادي والمعنوي مع كفاح الشعب الجزائري، وقد علق علال الفاسي على هذه المظاهر حينذاك بقوله : " وقد أثبت الواقع أن الجزائر تحتل في نفوس الشعب المغربي حبا كبيرا وأن الجميع يعتبر استقلالها جزء لا يتجزأ من استقلال الوطن" (الفاسي، 2003، صفحة 253).

لقد كانت أيام التضامن التي تتكرر دوريا كل سنة تحصّل مبالغ مالية معتبرة ومساعدات مختلفة تجمع عبر أنحاء المغرب وتدفع لمسؤولي جبهة التحرير الوطني، كما حرص حزب الاستقلال المغربي على إبداء تضامنه المعنوي والمادي مع الثورة الجزائرية، وقد تضاعفت مبادراته التضامنية خلال الفترة التي أعقبت نجاح مؤتمر طنجة، فبمناسبة عيد الأضحى (جويلية 1958) قرر الحزب تنظيم حملة تبرع بجلود الأضاحي لصالح جيش التحرير الوطني، وتكفل بالإشراف على هذه العملية التي كانت جارية من قبل، وأعلن في بيان للشعب تبنيه لمشروع جمع جلود الأضاحي لتكون عونا للمجاهدين الجزائريين، وشكل لجانا خاصة تعمل في عموم القطر لهذا الغرض، كما نظم عدة نشاطات ثقافية ومباريات رياضية خصص دخلها لمساعدة الجزائر (الفاسي، 2003، صفحة 294)، وكان لجلود الأضاحي التي يقدمها الشعب المغربي قيمة مالية معتبرة بالمغرب، إذ تباع بأثمان معتبرة، وكانت لجان حزب الاستقلال ومنظماته تسهر على تنظيم هذه العملية سنويا والمبلغ المجموع يدفع للمسؤولين الجزائريين (FAROUK, 1991, p. 75)، كما يؤكد البعض أن الشعب المغربي كان يتنافس في العديد من المناطق على تقديم حتى الزكاة مثلا لصالح المجاهدين الجزائريين، وينبغي الإشارة في هذا الصدد أن حملة التضامن المادية هذه كانت تثير شكوك بعض المسؤولين الجزائريين العاملين بالمغرب، إذ يذكر زياد أحمد أن عدة منظمات وأحزاب مغربية كانت تستغل العاطفة التي يكنها الشعب المغربي للجزائر لصالحها الخاص، وكانت تجمع هذه التبرعات وتأخذها لنفسها وتدعي أنها تقدمها للثورة الجزائرية (وآخرون ا.، 2009، الصفحات 514 - 515)، وإذا كنا لم نتوصل إلى ما يعضّد حدوث هذه التجاوزات فلا شك أن حصولها يرجع إلى تعدد الأحزاب السياسية وتنافسها على كسب التضامن الشعبي ولو على حساب القضية الجزائرية، خاصة إثر انقسام حزب الاستقلال وظهور العديد من المنظمات الشعبية المتنافسة والتي تجاوزت صلاحيات لجنة التعاون الوطني، ولم يكن بمقدور هذه الأخيرة الإشراف التام على مثل هذه المظاهر التضامنية.

لقد أكد الشعب المغربي تضامنه الفعال مع القضية الجزائرية التي كانت تجد صدى واسعا بين أوساطه، وكان يعرب عن موقفه المساند للثورة الجزائرية مدفوعا بشعور أخوي وإحساس عميق بالمصير المشترك، وقد أبدى الشعب المغربي تجاوبه للقيام بمظاهرات واحتجاجات تنديدية بالسياسة الفرنسية، وأكد وقوفه إلى جانب مطالب الشعب الجزائري في الاستقلال التام، وأسهمت هذه المواقف إلى حد بعيد في دعم القضية الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي.

إنّ الشعب المغربي أكّد تجاوبه المطلق مع الكفاح الجزائري ورفضه للسياسة الفرنسية التي يتعرض لها الشعب الجزائري المكافح ولم تكن عملية الاستفتاء التي قررت فرنسا إجراءها بالجزائر في سبتمبر 1958 لتمر من دون إثارة حفيظة الشعب المغربي الذي كان يأمل لجوء فرنسا للتسليم

بمطامح الشعب الجزائري وقد اعتبر حزب الاستقلال هذا الاستفتاء اعتداء جديدا على الجزائر واستجاب لنداء جبهة التحرير الوطني لتنظيم حملة تنديد شعبية واسعة " أخذت طريقها في الصحافة الوطنية والإذاعة والتصريحات الرسمية والخطب الشعبية" (الفاسي، 2003، صفحة 344)، وساهمت في هذه الحملة المنظمات الوطنية من عمال وطلبة ونساء واستعد لها الشعب المغربي مع قرب موعد الاستفتاء، وأعلن في يوم 16 سبتمبر 1958 إضرابا تضامنيا مع الشعب الجزائري، أقيمت خلاله عدة اجتماعات ومظاهرات للتنديد بإجراء الاستفتاء وشجب التصرفات الفرنسية الظالمة (1957، صفحة 2).

وما نلاحظه على الموقف التضامني لحزب الاستقلال بعد الفشل السياسي في تحقيق وحدة المغرب العربي هو أفول حدته وقلة مظاهره، وذلك على الرغم من أن التضامن الشعبي والشعور بوحدة المغرب العربي ظل قويا، وقد كانت التيارات المختلفة التي تنخر وحدة الحزب داخليا وظهور الخلافات السياسية مع جبهة التحرير الوطني تسبب هذا الفتور إلا أن الجناح المنشق عن الحزب بزعامة ابن بركة سوف يعيد النظر في قضية التضامن مع الثورة الجزائرية، وبما أن التضامن الشعبي المغربي مع الجزائر كان تضامنا تلقائيا غير محدود فقد أكد حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على تفعيل التضامن الحقيقي مع الجزائر، وندد بمحاولات ضرب هذا التضامن الرامية إلى تحييد الشعب المغربي والتي لم تقتصر على الطرف الفرنسي، "بل امتدت إلى محاولات أخرى كانت لفرنسا يد فيها إلى جانب بعض القوى الاجتماعية والسياسية" (رخيلة، 1996، صفحة 147)، وقد أصبحت تهديدات القوات الفرنسية واعتداءاتها المتكررة على المناطق المغربية تؤثر سلبا على الموقف التضامني لحزب الاستقلال، وهو ما يفسر تلك المواقف المتضائلة لمسؤولي الحزب تجاه مساندة الجزائر، وإذا كان الحزب لم يؤكد على مبدأ مساندة الثورة الجزائرية خلال مؤتمراته الوطنية (المؤتمر الرابع 1959 والمؤتمر الخامس 1960) (القادر، 1990، صفحة 172)، فإن حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أكد على التزامه بالبعد القومي والمغاربي، وأوضح في مؤتمره التأسيسي بشكل لا يخلو من غموض إلى " مساندة الشعب الجزائري المكافح من أجل تحرره وتحقيق وحدة المغرب العربي في نطاق الأخوة العربية والتضامن الإفريقي" (بركة، 1966، صفحة 121)، واعتبر هذا الحزب أن وحدة المغرب العربي بكل الآمال المعلقة عليها والمصالح المرتبطة بها لن تقوم لها قائمة من دون استقلال الجزائر، ودعا الشعب المغربي والمنظمات الوطنية . أمام تراجع الموقف الرسمي . إلى مواصلة دعم الثورة الجزائرية بمختلف الأشكال (بركة، 1966، صفحة 65)، وقد تجاوز هذا التضامن الشعبي توقعات السلطة المغربية وأصبحت تخشى من تلك التعبئة الشعبية التي أخذت أبعادا ثورية ومناوئة للتواجد الأجنبي بالمغرب وهي تلتقي مع أفكار الثورة

الجزائرية، وقد كان للضغط الجماهيري دور هام في التأثير على مواقف الحكومة المغربية، وتجلى ذلك من خلال المناصرة الرسمية التي أبدتها السلطات للثورة الجزائرية منذ سنة 1960 (دبش، 1999، صفحة 104)، مما جعل جبهة التحرير الوطني تعمل على الحفاظ على هذا التضامن الشعبي بغرض مواجهة كل ما يطرأ من خلافات بينها وبين النظام المغربي، وكذا تجنيد الشعب المغربي ليؤكد تضامنه ومناصرته للقضية الجزائرية.

لقد تحقق في المغرب إجماع الأحزاب الوطنية والمنظمات الشعبية على ضرورة مواصلة التضامن المعنوي مع القضية الجزائرية، وفضح المواقف والممارسات الاستعمارية وقامت بتعبئة الجماهير في شكل مهرجانات وتظاهرات تنظم خلال المناسبات الكفاحية الجزائرية التي أصبح إحياؤها يتزامن مع أيام تضامنية وإضرابات عامة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالرد على تصعيد استعماري جديد أو بدعم مناصرة مواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة في المحافل الدولية (وآخرون ب.، 1992، صفحة 72)، ويجدر التنويه بالمواقف المتقدمة في ميدان التضامن الشعبي التي تبناها حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، إذ أبدى وجوب إظهار المناصرة الحقيقية للجزائر بعيدا عن شعارات الإعجاب والدعاء وتبادل المشاعر، وأعلن ربط نضاله التحرري بكفاح الشعب الجزائري غير أن حملاته التعبوية كانت تتعرض لرقابة السلطة، وقد تدخلت في العديد من المرات لمصادمة إجراءاته وحملاته التضامنية وأكدت على حضورها الرسمي للإشراف على إحياء المظاهر التضامنية (بركة، 1966، صفحة 77).

وإثر حوادث مظاهرات 11 ديسمبر 1960 الدامية بالجزائر تحرك الموقف الرسمي والشعبي المغربي للتنديد بسياسة القمع الفرنسية المسلطة على المتظاهرين المطالبين بحقوقهم الشرعية، إذ نظم العمال والشباب والطلبة مظاهرات تضامنية بالرباط، شارك فيها الوزيرين عبد الكريم الخطيب وأحمد العلوي وممثلو الأحزاب والمنظمات الوطنية، واتجهت جموع المتظاهرين نحو السفارة الفرنسية وهم يهتفون باستقلال الجزائر ويندددون بالاستعمار الفرنسي والحلف الأطلسي، وأصدروا بيان استنكار للفضائح الإجرامية المرتكبة، مؤكدين على تضامن الشعب المغربي ووقوفه إلى جانب الجزائر المكافحة حتى تحقق استقلالها (1960، صفحة 22).

ويمكننا رصد الاهتمام السياسي والدور النضالي للشعب المغربي من خلال التعرض لمظاهر إحياء المناسبات التضامنية وتوضيح أبعاد المناصرة الشعبية للقضية الجزائرية.

فقد قرر المغرب ملكا وشعبا إحياء الذكرى السادسة لاندلاع الثورة التحريرية كيوم تضامن مع الشعب الجزائري، أعلن فيه الإضراب العام وتوجه الملك بخطاب إلى الشعب بهذه المناسبة بين

فيه مسؤولية الاستعمار الفرنسي على تواصل حرب الجزائر، وأكد أن المغرب سيواصل وقوفه بجانب الكفاح الجزائري[2]، وعبر الشعب المغربي عن تضامنه العميق مع كفاح الجزائر في هذا اليوم فعقدت الاجتماعات الشعبية، وانتظمت مظاهرات في كل مدن المغرب أكد خلالها الشعب المغربي تضامنه مع الكفاح الجزائري وطالب بحرية الجزائر وجلاء القوات الفرنسية عن المغرب، وقد أشرف ولي العهد الأمير الحسن وكريم بلقاسم عن اجتماع شعبي رسمي بمدينة الدار البيضاء، وأكد الأمير الحسن في خطابه إلى الشعب على ضرورة بذل قصارى الجهد لوضع حد لحرب الجزائر، وبين كريم بلقاسم في خطابه مناورات الاستعمار الفرنسي لإفشال مفاوضات تقرير المصير وفضح نواياه المغالطة للرأي العام الدولي (1960، صفحة 6).

وأظهر الشعب المغربي في يوم التضامن مع الجزائر ضد التقسيم في 5 جويلية 1961 تضامنه الفعلي وتأييده لكفاح الجزائر من أجل استقلالها ووحدتها الترابية، وانعقدت خلاله مهرجانات ومظاهرات حافلة بحضور وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة الذي اختار المغرب خلال هذه المناسبة ليؤكد تجاوب المغرب حكومة وشعبا مع المطالب الجزائرية، المتمثلة في الاستقلال التام والوحدة الترابية، وانعقد بالدار البيضاء مهرجان كبير حضره ما يقرب 300 ألف شخص في جو من الحماس الشعبي والتأييد المناصر للكفاح الجزائري (1961، صفحة 4).

ويظهر مما تقدم أن التضامن الشعبي المغربي بكل تنظيماته عبر عن موقفه المدعم والمؤازر للثورة الجزائرية، واتخذ أبعادا متقدمة على الموقف الرسمي في ضرورة الوقوف بكل الإمكانيات إلى جانب الكفاح الجزائري، وتجلى ذلك من خلال تنوع مظاهر التضامن المادية والمعنوية التي استفادت منها الثورة الجزائرية.

4. التضامن الشعبي الليبي:

قدمت ليبيا حكومة وشعبا دعما مستمرا للقضية الجزائرية ووقف الشعب الليبي بتضامنه الفعال يؤيد الثورة الجزائرية منذ اندلاعها ماديا ومعنويا، ويمكن اعتبار التضامن الليبي تضامنا مميزا عما كانت تلقاه الجزائر من تضامن مغاربي وقومي، لأن الشعب الليبي قدم أروع الأمثلة في المؤازرة والتضامن الأخوي، فقد اعتبر جهاد الجزائر هو كفاح للشعب الليبي ويستوجب دعمه بكل الوسائل والإمكانيات، وسنبرز في هذا المبحث مواقف تضامن الشعب الليبي من خلال التعرض لأشكال الدعم المعنوية المختلفة، وخاصة تسهيل نشاطات الثورة الجزائرية والتفاعل مع تطور

[2] ينظر خطاب الملك محمد الخامس بمناسبة الذكر ى السادسة لاندلاع الثورة الجزائرية بالملحق رقم (6).

القضية الجزائرية وتأييدها في المناسبات الكفاحية، كما سنقيم مظاهر التضامن المادية التي استفادت منها الثورة الجزائرية.

وإذا كانت الحكومة الليبية لم تعلن تأييدها للثورة الجزائرية منذ البداية خشية الاصطدام بمواقف الدول الغربية فإن الشعب الليبي أظهر تعاطفه مع كفاح الشعب الجزائري، وتابع تطورات القضية الجزائرية باهتمام بالغ، واتصلت بعض العناصر الوطنية المؤثرة في المجتمع الليبي بقيادة الثورة الجزائرية مؤكدة لها تأييدها التام وعارضة عليها الاعتماد على دعم ومساندة الشعب الليبي ، وتمكنت هذه العناصر من التعريف بقضية الشعب الجزائري وكسب الرأي العام لدعمها (الصديق، 1995، صفحة 17).

ومع تركز النظام السياسي للثورة الجزائرية بليبيا أصبح حديث العام والخاص في التجمعات والنوادي يدور حول ما تحققه الثورة الجزائرية من انتصارات، وما يقوم به الاستعمار الفرنسي من أعمال إجرامية، وكان المثقفون والطلبة والأعيان بمثابة السند الدعائي والتعبوي في نشر وتعميم أخبار ثورة الشعب الجزائري، كما قاموا باتصالات مكثفة لإنشاء هيئة تضامنية تهدف لمناصرة كفاح الجزائر و شكلت خلال النصف الثاني من سنة 1956 لجنة شعبية تضامنية باسم "اللجنة الليبية لإعانة جيش التحرير الوطني الجزائري"[(2)]، وكرس أعضاء هذه اللجنة نشاطهم لكسب التضامن المادي والمعنوي للثورة الجزائرية، وتكلفت اللجنة بتأطير الجماهير الليبية المتعاطفة مع الشعب الجزائري وازداد بذلك حماس الجماهير بالمدن والقرى الليبية واستعدادها للتضحية من أجل نصرة الجزائر، وكان لتأييد الملك إدريس السنوسي للثورة الجزائرية، وكذا إنشاء بعثة جبهة التحرير الوطني دافعا قويا لتبلور الشعور الأخوي والتضامن العميق الذي يكنه الشعب الليبي لإخوانه المناضلين الجزائريين، وتجاوب الشعب الليبي بمختلف فئاته تلقائيا مع الثورة الجزائرية من خلال تنظيم المظاهرات الكبرى بطرابلس ومختلف المدن الليبية للاحتجاج على الممارسات الفرنسية التي تطال الشعب الجزائري، وقد نظمت أولى المظاهرات التضامنية بطرابلس يوم 18 أكتوبر 1956 تحت شعار " يوم الجزائر" (الصديق، 1995، صفحة 196)، وخلال نفس الشهر حدث الاعتداء الثلاثي على مصر، واختطف قادة جبهة التحرير الوطني مما أذكى قوة التضامن الشعبي، حيث عبر الشعب الليبي عن سخطه لاختطاف القادة الجزائريين وقام بمظاهرات حاشدة يوم 24 أكتوبر 1956 جابت شوارع طرابلس هاتفة بسقوط العدو الفرنسي

(2) ينظر بالتفصيل ظروف نشأة اللجنة وأهم مؤسسيها، محمد الصالح الصديق: الشعب الليبي الشقيق في كفاح الجزائر، مرجع سابق، ص 146 وما بعدها.

وانتصار ثورة الجزائر، الأمر الذي دفع السلطات الليبية إلى حراسة سفارتي فرنسا وبريطانيا بطرابلس (الذيب، 1984، صفحة 279)،)، وأصبح الشعب الليبي بعد هذه الحوادث اكثر تجنيدا لتأييد الثورة الجزائرية ودعمها بكل الوسائل المساعدة على نصرة قضيتها.

لم تكن ليبيا أمام انتشار التعبئة الثورية بمعزل عما يجري في الجزائر من أحداث وتطورات، ذلك أن نشاط الجزائريين توسع عبر الأراضي الليبية ذهابا وإيابا بين مصر والجزائر، كما تدعم نشاط جبهة التحرير الوطني سياسيا وإعلاميا بليبيا، فكانت الصحف والإذاعات تنقل أخبار الثورة ويتابعها الشعب الليبي بتلهف واهتمام كبيرين، ويتجلى التضامن الليبي العميق في أدوار مختلفة ومجالات متنوعة، ومما زاد من قوة هذا التضامن تفاعل جميع أفراد الشعب لإبراز تضامنه مع الجزائر فقراء وأغنياء عمالا ومثقفون، وإلى درجة يمكن القول أنه شكلت تعبئة جماهيرية تقف الى بجانب الثورة الجزائرية تأييدا ومساندة، ولم تجد معها القيادة الليبية سوى مجاراة موقفها وعدم مخالفتها رغم التهديدات الفرنسية والضغوطات الغربية المتكررة (الصديق، 1995، صفحة 152)، ولم تقتصر مجالات التضامن الشعبي على الشعارات المؤيدة وإظهار التعاطف بل قدم الشعب الليبي رغم إمكانياته المحدودة الكثير من الدعم المادي في شكل أموال ومساعدات مختلفة، وتعددت مظاهر التضامن ومؤازرة القضية الجزائرية ودعم نشاطات الثورة التحريرية بليبيا.

لقد وجدت بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا منذ سنة 1957 كل المساندة والتسهيلات لدعم نشاطها السياسي والدعائي من الهيئات الرسمية والشعبية، وقد باشرت جمعية الهلال الأحمر الجزائري نشاطها مبكرا بليبيا، وكانت تسير بمسؤول جزائري واحد وجميع أعضائها والقائمين على نشاطها هم متعاونون ليبيون ومحسنون قدموا للجمعية كذلك عددا من السيارات والأجهزة لتسهيل نشاطها (Carton N°4, Dossier N°4 -1 " Rapport fonctionnement base de lybie).

ويشيد المسؤولون الجزائريون الذين عملوا بليبيا أو زاروها بفضل الليبيين ولا يكاد أحد منهم ينسى فضل الشعب الليبي وسخائه مع الجزائريين، إذ كان الموسرون الليبيون يخصصون منازلهم وفنادقهم لراحة الجزائريين ويستقبلونهم بحفاوة بالغة وينظمون الحفلات الشرفية لهم[5].

[5] كان للهادي المشرقي بطرابلس فندقين (الودّان، المهاري) خصص غرفا منهما لرجال الثورة، ينظر الصديق محمد الصالح، المرجع نفسه، ص 179.

استقبلت المناضلات الجزائريات مرارا عند قيامهن بزيارة ليبيا في بيت بهيجة المشرفي التي كانت تستضيف النساء الجزائريات القادمات لتمثيل الجزائر خلال المناسبات الثورية، وتقيم على شرفهن الحفلات النسوية في بيتها وبالنوادي للحديث عن قضية الجزائر وثورتها ودور المرأة الجزائرية في الكفاح، وفي هذا المجال قامت بهيجة المشرفي بنشر العديد من المقالات بالصحف الليبية وبث أحاديث إذاعية خلال المناسبات الجزائرية، دعت فيها إلى ضرورة دعم الثورة الجزائرية ونصرة كفاح النساء الجزائريات وحثت المرأة الطرابلسية على أداء واجبها التضامني مع الجزائر بالقول :" هناك واجب يناديك بأن تعملي على خلق لجنة تضم نساء طرابلسيات لمد يد العون للجزائر، بأن تجمع التبرعات والكساء للمشردين من أبناء الجزائر الحبيبة"[1]

واحتضنت العائلات الليبية الجزائريين اليتامى من أبناء الشهداء وقامت بالتكفل برعايتهم وتعليمهم في جو أسري، وفي نهاية سنة 1957 تقدمت العديد من العائلات الليبية بطلبات إيواء للأطفال اليتامى، ومنذ ذلك التاريخ بدأت مجموعات من الأطفال تفد على ليبيا وتوزع على العائلات الطرابلسية[2].

وأبدى العديد من المحسنين استعدادهم لكفالة مجموعات من هؤلاء الأطفال وإيوائهم في مدارس داخلية تكون نفقة تعليمهم ورعايتهم على حسابهم الخاص، فأسس يوسف مادي مدرسة بمدينة طرابلس تأوي أكثر من 50 يتيمة جزائرية سميت فيما بعد بمدرسة جميلة بوحيرد، وأنشأ بالاشتراك مع محمد بن ساسي مدرسة أخرى في الزاوية تسع لـ 260 طفلا ، وأسس محمد البدري مدرسة ثالثة تأوي 50 طفلا عرفت باسم مدرسة البدري (الصديق، 1995، صفحة 132)، وبلغ مجموع الأطفال اليتامى الذين احتضنتهم العائلات الليبية والمدارس الثلاث ما يزيد عن 500 طفل وطفلة[4].

إن موقف ليبيا حكومة وشعبا المساند لكفاح الشعب الجزائري قدم دعما ماديا ومعنويا معتبرا لصالح الثورة التحريرية على مختلف الأصعدة، لذا اعتبرت جهة التحرير الوطني أن تضامن الشعب الليبي الفعال هو نموذج مثالي لما يجب أن يكون عليه التضامن العربي الحقيقي مع القضايا

[1] ينظر مقتطف مقال " واجب المرأة الطرابلسية إزاء الجزائر " بجريدة طرابلس الغرب، نشره الصديق محمد الصالح: المرجع السابق، ص 284.

[2] ينظر تقرير " لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر "بتاريخ 12 ديسمبر 1962 والمرسل لرئيس الحكومة الجزائرية، الملحق رقم 16

[4] ينظر تقرير " لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر" بالملحق رقم 16

القومية، وقد أكدت لجنة مناصرة الجزائر الشعبية من خلال نشاطها التضامني على ضرورة التعبئة الجماهيرية لمساندة الجزائر وتجندها التام للمساهمة في الكفاح الجزائري بكل الإمكانيات والوسائل المتاحة، ولم يقتصر دور هذه اللجنة على تقديم الدعم المادي والتعبوي، إذ امتد نفوذها القوي لتجمع حولها شرائح وطنية مخلصة للقضية الجزائرية من مثقفين ورجال أعمال وسياسيين من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، وهذا ما أكد حضورها القوي وتفاعلها المستمر مع تطورات الكفاح الجزائري، وبخاصة تأثيرها على المواقف الحكومية للوقوف دائما بجانب مساعدة الجزائر، وأفشلت محاولات السلطات الفرنسية المتكررة لتسميم الأجواء على نشاط الثورة الجزائرية بليبيا، إذ كان الموقف الشعبي الحازم وراء فشل الصفقة التجارية لتمرير البترول التي عرضتها فرنسا على الحكومة الليبية في بداية سنة 1958، ورد الموقف الشعبي بقوة على حملة الاعتداءات الفرنسية التي طالت الأراضي الليبية كما عبرت عن ذلك المظاهرات والاحتجاجات الشعبية في سبها وطرابلس وبنغازي، وقد عبر المؤتمر الشعبي الذي عقد ببنغازي في 16 أكتوبر 1958 عن وقوفه المستمر مع الثورة الجزائرية، وجاء ضمن قراراته استنكار العدوان الذي ارتكبته القوات الفرنسية على الأراضي الليبية، وتأكيد الإرادة الشعبية القوية لدعم حركة التحرير الجزائرية، وبذل الجهود لمساعدة الشعب العربي في الجزائر المناضلة بكل الإمكانيات المادية والمعنوية[1].

إن الشعب الليبي ونخبته من أعضاء لجنة مناصرة الجزائر لم يكتفوا بالتأييد المحلي بل عملوا على تعبئة الرأي العام العربي والدولي للوقوف إلى جانب الجزائر المكافحة، وحملوا الحكومات العربية مسؤولية التأييد الفاتر لقضية الجزائر القومية، ودعوا العناصر الوطنية المؤثرة في المجتمع العربي للنهوض بمبادرات تضامنية فعالة لصالح الكفاح الجزائري، وكان المناضل الليبي الهادي المشرقي[2] يغتنم المناسبات الوطنية وكذا انعقاد المؤتمرات الإقليمية والدولية فيبعث إلى ملوك ورؤساء الدول والهيئات والمنظمات ببرقيات يدعوهم فيها إلى مساندة الثورة الجزائرية وتأييد قضيتها

---

[1] وردت قرارات المؤتمر الشعبي في مقال للدكتور حبيب وداعة الحسناوي حول دور الشعب الليبي في مساندة الثورة الجزائرية ينظر محمد الصالح الصديق، المرجع السابق، ص ص 87-88.

[2] **الهادي إبراهيم المشرقي:** (1909- 2004) مناضل ليبي معروف بسمعته وثرائه بطرابلس، كرس جهوده وأمواله لمناصرة الثورة الجزائرية منذ اندلاعها من خلال الدعاية لها والكتابة عنها في الصحافة والمساهمة في تأسيس لجمة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر، كان لا يدع سبيلا لنصرة الجزائر إلا وأقدم عليه ويكفي أن نذكر أنه كان يتبرع بماله الخاص لصالحها، وقد دفع مثلا بتاريخ 16 جوان 1956 خمس شيكات مالية إلى بنك مصر لصالح الثورة الجزائرية .ينظر الملحق رقم 12. وقد ألف مخطوطا حول الثورة الجزائرية وإسهاماته فيها بعنوان "قصتي مع ثورة المليون شهيد" أهدى نسخة منه إلى الصديق محمد الصالح. وللتعرف على إسهامات الرجل في الثورة الجزائرية **يراجع:** الصديق محمد الصالح: المرجع السابق، ص.ص 167- 186

(الصديق، 1995، الصفحات 178 - 179)، وكان يراسل باستمرار العناصر الشعبية الفعالة بالوطن العربي مقترحا عليها مشروع تكوين لجنة عربية قوامها عضو من كل بلد عربي من أفراد الشعب المرموقين، توكل إليها مهمة القيام بجمع التبرعات والنهوض بمهمة الاتصالات المكثفة لنصرة القضية الجزائرية " والدخول في المعركة بكل الوسائل حتى تستخلص الجزائر حريتها "[4]، وحضي التضامن الليبي الحكومي والشعبي باهتمام وتقدير الحكومة الجزائرية المؤقتة التي قام وفد منها بزيارة ليبيا في فيفري 1959 بهدف تأكيد الصداقة وإبداء الشكر العميق للملك إدريس السنوسي وللشعب الليبي على ما بذلوه من جهود لتأييد القضية الجزائرية، وقد استقبل الوفد الجزائري استقبالا حافلا، وأثنى فرحات عباس ومرافقوه على معاضدة الشعب الليبي للثورة الجزائرية، وخاصة إيوائه لأبناء الشهداء وإبدائه المساندة المادية والمعنوية لصالح الجزائر، وأكد في خطابه للشعب الليبي على أهمية المساندة الليبية المقدمة للثورة الجزائرية بقوله : " إننا لا نستطيع أن نقول أنك أعنت الجزائر في حربها وأنك أيدتها في جهادها بل نستطيع أن نؤكد ونشهد للتاريخ على أنك شاركت بكل إمكانياتك في هذا الجهاد وحملت قسطا وافرا من هذا الكفاح " (1959، صفحة 4).

وكان لهذه الزيارة صدى شعبيا واسعا إذ ظلت راسخة في قلوب الليبيين الذين بقوا أوفياء في دعمهم للقضية الجزائرية، وتأكيد حضورها الدائم من خلال إبراز مظاهر التضامن المختلفة معها وإحياء ذكريات الثورة التحريرية في مهرجانات حافلة تلقى فيها الخطب الممجدة للثورة الجزائرية وتستعرض خلالها النشاطات الثقافية والرياضية المؤكدة لدعم الثورة الجزائرية فبمناسبة إحياء ذكرى أول نوفمبر 1959 أشرفت لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر وأعضاء الحكومة الليبية على إحياء تجمعات عامة لمختلف الأقاليم الليبية، ونظم احتفال كبير بمدينة بنغازي حضره رئيس مجلس الوزراء عبد المجيد كعبار ورئيس لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر ببنغازي محمد بشير المغيربي، وركزت تدخلاتهم على تأكيد استمرار دعم الشعب الليبي ونصرته للثورة الجزائرية (1959، صفحة 4).

وأقيمت احتفالات رسمية في كل من درنة وبنغازي وطرابلس بمناسبة الذكرى السادسة لاندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1960، ابرز فيها الخطباء الدور البطولي الذي يقوم به الشعب الجزائري في كفاحه المستميت من أجل الاستقلال، وأعلن رئيس الوزراء عثمان الصيد

[4] ينظر برقية موجهة من الهادي المشرفي إلى ممثلي المؤتمر الشعبي العربي بتاريخ 7 أفريل 1958 بالأرشيف الوطني الجزائري. ANA : Carton N°4 , Dossier N°4 °6.

بطرابلس أن الحكومة والشعب الليبي يؤكدان وقوفهما إلى جانب كفاح الشعب الجزائري، وأوضح ممثلو لجنة جمع التبرعات أن المساعدات المادية التي أشرفت اللجنة على جمعها خلال هذه السنة تضاعفت قيمتها بفضل تجند الشعب الليبي بكل فئاته (1961، الصفحات 6 - 7).

واستمرت جهود ليبيا لتعزيز الكفاح الجزائري ماديا ومعنويا واستنكار السياسة الاضطهادية التي يتعرض لها الشعب الجزائري فقد استنكر الشعب الليبي حوادث مظاهرات 11 ديسمبر 1960 بالجزائر، فنهض عن بكرة أبيه ليشجب السياسة الفرنسية وقام بمظاهرات شعبية ندد فيها بالوحشية الفرنسية وطالب باستقلال الجزائر (1961، صفحة 6)، وتجلى التضامن الفعلي للشعب الليبي مع الجزائر بأكثر فاعلية خلال تطبيقه لقرار المقاطعة الاقتصادية للسلع الفرنسية مع مطلع سنة 1961، حيث أوضحت ظروف المقاطعة ومظاهر التضامن المادي عمق التفاعل الشعبي الليبي مع القضية الجزائرية من خلال مساندته المطلقة للقضية الجزائرية أثناء مرحلة المفاوضات، حيث أقيمت المظاهرات والتجمعات الشعبية ونظمت الإضرابات العامة تأييدا و مساندة للقضية الجزائرية (وآخرون ا.، 2009، صفحة 515). وإلى جانب التضامن الشعبي والمؤازرة المعنوية التي تجلت معالمها بوضوح كلما تعرضت القضية الجزائرية للمخاطر وأثناء الاحتفالات بأيام التضامن مع الجزائر فإن التضامن المادي للشعب الليبي كان تضامنا معتبرا، خاصة خلال أسابيع التضامن مع الجزائر التي تجمع خلالها الأموال والمساعدات المادية، وهي تظاهرة سنوية تشرف عليها لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر (الصديق، 1995، الصفحات 146 - 148).

إن الشعب الليبي قدم مساعدات مالية معتبرة للثورة الجزائرية، وإذا كانت الوثائق التي توصلنا إليها لا تشير إلى محصول التبرّعات السنوي منذ تنصيب الهيئة الجديدة في 24 أفريل 1960 فهي توضح لنا مجموع التبرعات ابتداء من تاريخ تنصيبها وحتى انعقاد آخر اجتماع للجنة في 12 أكتوبر 1962، حيث قيمت حصيلة نشاطها وقدرت محصول المساعدات المالية بقيمة 247612325 جنيه ليبي، وهي محصول ما يقرب السنتين والنصف بما في ذلك مجموع الأسابيع التضامنية الرسمية الثلاث، ويورد تقرير اللجنة أن مصادر هذه الأموال توزعت على الشكل التالي:

- مجموع قيمة البطاقات والأوراق المطبوعة 190202 جنيه ليبي.

- مجموع قيمة محصول بيع جلود الأضاحي 24000 جنيه ليبي.

- مجموع قيمة التبرعات الأخرى ومداخيل الفرق الرياضية والفنية 33000 جنيه ليبي (الصديق، 1995، الصفحات 146 - 148).

ويتضح لنا أن لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر كان لها دور تضامني هام في مؤازرة الثورة الجزائرية، وذلك بفضل تجند أعضائها وتضحياتهم المشرفة من أجل الجزائر، وأن الشعب الليبي كان يعرب عن تضامنه المادي والمعنوي اللا محدود مع الجزائر بكل الوسائل الممكنة، ويمكننا أن نسجل الدور الهام الذي حققته اللجنة في النقاط التالية:

- التعبئة الجماهيرية على مختلف الأصعدة لصالح التضامن المعنوي مع الجزائر.

- جمع وتقديم مبالغ مالية ومساعدات معتبرة كانت دعما هاما للثورة الجزائرية.

- مساندة ودعم القضية الجزائرية إعلاميا وسياسيا.

- التأثير على الموقف السياسي الليبي ليكون دائما ودون تردد في صالح نصرة الجزائر

ولم تكتفي اللجنة التنفيذية لنصرة الجزائر بالتأكيد على مساهمة الشعب الليبي الفعالة في المقاطعة وإبراز أوجه فوائدها فحسب بل سعت لكسب الرأي العام العربي ودعوته لحذو الخطوة التي اتخذتها ليبيا وتعميم المقاطعة الشاملة لفرنسا، وفي هذا الإطار توجهت اللجنة بنداء إلى الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والمنظمات الشعبية في البلدان العربية من أجل تأكيد مؤازرتها للثورة الجزائرية وتجسيد مقاطعة الشعب العربي لفرنسا اقتصاديا[4]، ووجه رئيس اللجنة التنفيذية لنصرة الجزائر ببنغازي رسالة إلى رئيس مؤتمر الدورة العاشرة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية، تضمنت دعوة المؤتمر لإدراج موضوع المقاطعة العربية لفرنسا في جدول أعماله والسعي لاتخاذ القرارات اللازمة لإنجاح المشروع[5].

ويمكننا القول من خلال ما سبق أن الشعب الليبي أكد تضامنه الفعال نع الكفاح الجزائري، وساهم في توفير المساندة الأدبية والمعنوية له طوال سنوات الثورة التحريرية المتعاقبة، وقد ضرب أروع الأمثلة في إظهار المؤازرة الحقيقية وتحمل الكثير من المتاعب في سبيل إعزاز قضية استقلال الجزائر.

خاتمة:

إنه ومن خلال ما سبق عرضه نخلص الى تسجيل ما يلي:

---

[4] ينظر نص نداء اللجنة التنفيذية لنصرة الجزائر من أجل مقاطعة الشعب العربي لفرنسا بالمجاهد، العدد 84 (12 ديسمبر 1960)، ص 9.

[5] ينظر نص الرسالة بـ المجاهد، العدد 84، 12 ديسمبر 1960)، ص 10.

ـ لقد اهتمت جبهة التحرير الوطني بمسالة كسب التضامن الشعبي مثلما اهتمت بكسب الموقف الرسمي، واعتمدت في ذلك على تضامن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ممثلا في النقابات والمنظمات والهيئات ...الخ.

ـ إن الأحزاب المغاربية وهيئات المجتمع المدني واكبت مسيرة التضامن مع الثورة الجزائرية بمواقف شهمة طوال سنواتها المتعاقبة ولولا كبح السلط الرسمية لهذا الموقف لشوهدت مظاهر تضامن أكثر فاعلية ونضجا.

ـ إن التضامن الذي أبدته الأحزاب السياسية كان يختلف من بلد الى آخر ومن ظرف الى آخر، وهو أمر يحتاج الى مزيد من التفصيل والبحث.

قائمة المراجع

أولا: الوثائق الأرشيفية:

(s.d.). Carton N°4, Dossier N°4 -1 " Rapport fonctionnement base de lybie. Paris: ANA.

ثانيا: المصادر

1. أحمد توفيق المدني. (2009). حياة كفاح مذكرات (المجلد ج1). الجزائر: دار البصائر.

2. علال الفاسي. (2003). الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ، 2003م. المغرب: مؤسسة علال الفاسي.

3. فتحي الذيب. (1984). عبد الناصر وثورة الجزائر. القاهرة: دار المستقبل العربي.

4. محمد الخامس. (1956). انبعاث أمة (المجلد ج3). المغرب: المطبعة الملكية.

ثالثا: المراجع

أ - بالعربية:

1. أحمد الخطيب. (1958). الثورة الجزائرية : دراسة وتاريخ . لبنان: دار العلم للملايين.

2. إسماعيل دبش. (1999). السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962. الجزائر: دار هومه.

3. بلقريز عبد الإله وآخرون. (1992). الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947 – 1986: محاولة في التأريخ. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

4. الجنيدي خليفة وآخرون. (2009). حوار حول الثورة (المجلد ج2). الجزائر: موفم للنشر الجزائر.

5. جوان غليسي. (1961). الجزائر الثائرة. (تعريب: خيري حماد، المترجمون) لبنان: دار الطليعة.

6. الشاوي عبد القادر. (1990). حزب الاستقلال 1944- 1982. المغرب: عيون المقالات.

7. محمد الميلي. (1984). مواقف جزائرية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

8. محمد صالح الجابري. (1990). التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس. لبنان: دار الغرب الإسلامي.

9. المهدي بن بركة. (1966). الاختيار الثوري في المغرب. لبنان: دار الطليعة.

ب – بالأجنبية:

.1 FAROUK, B. (1991). Si Mohammed Khattab: précurseur du Maghreb. Alger: Office des publications universitaires.

.2 Slimane, C. (1981). l'Algérie en arme ou le temps des certitudes. Paris: Economica

رابعا: مقالات الدوريات

1. عامر رخيلة. (30 1996،06). الثورة الجزائرية والمغرب العربي . مجلة المصادر، 01 (ع01).
2. محمد قنطاري. (1995). الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجهة الغربية والعلاقة الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني. مجلة الذاكرة (ع3).

خامسا: الجرائد

- محمد الصالح الصديق. (17 جانفي،1995). ليبيا وثورة التحرير الجزائرية. جريدة المساء، يومية مستقلة جزائرية.
- (سبتمبر،1956). جريدة المجاهد (ع2).
- (3 جوان،1957). جريدة المقاومة الجزائرية (ع 16).
- (5 سبتمبر،1957). جريدة المجاهد (ع 10).
- (16 فيفري،1957). جريدة المقاومة الجزائرية (ع 7).
- (12 فيفري،1957). جريدة المقاومة الجزائرية (ع7).
- (12 فيفري،1957). جريدة المقاومة الجزائرية (ع7).
- (5 سبتمبر،1957). جريدة المجاهد (ع10).
- (17 سبتمبر،1957). جريدة المجاهد (ع29).
- (17 سبتمبر،1958). جريدة المجاهد (ع 29).
- (25 فيفري،1959). جريدة المجاهد (ع37).
- (16 نوفمبر،1959). جريدة المجاهد (ع55).
- (22 أوت،1960). جريدة المجاهد (ع 75).
- (19 ديسمبر ،1960). جريدة المجاهد (ع 85).
- (19 ديسمبر،1960). جريدة المجاهد (ع 85).
- (14 نوفمبر،1960). جريدة المجاهد، العدد (ع 82).
- (14 نوفمبر 1960). جريدة المجاهد (ع 82).
- (19 ديسمبر،1960). جريدة المجاهد (ع 85).
- (14 نوفمبر،1960). جريدة المجاهد (ع82).
- (27 نوفمبر،1961). جريدة المجاهد (ع 109).
- (17 جويلية ،1961). جريدة المجاهد (ع100).
- (14 نوفمبر،1961). جريدة المجاهد (ع82).

- (02 جانفي،1961). جريدة المجاهد (ع87).
- (17 جويلية،1961). جريدة المجاهد (ع 100).
- 1960 (Décembre 21). El Moudjahid،T3 (N° 88)